المكانة الجيواستراتيجية للجزائر كمنطقة عبور للمهاجرين الأفارقة غير الشرعيين: دراسة للواقع، تشخيص للانعكاسات (التداعيات) و الحلول.

The geostrategic position of Algeria as a transit area for illegal African immigrants: a study of the reality, a diagnosis of the implications (implications), solutions.

أ. نوال مغزيلي، دكتوراه علوم سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 03

الملخص:

تعالج هذه الدراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للمهاجرين من الدول الافريقية نحو الجزائر باعتبارها منطقة عبور ومنطقة استراتيجية، فقد شكل الموقع الجغرافي للجزائر وقربها من الدول الأوروبية بلد عبور يقصده المهاجرون غير الشرعيون الأفارقة للوصول إلى الدول الأوروبية بحيث ازدادت أعداد المهاجرين غير الشرعيين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء بشكل عام ومن الساحل الإفريقي تحديدا.

وعليه جات هذه الدراسة للإشارة الى واقع الهجرة غير الشرعية والكشف عن اسبابها وتداعياتها الخطيرة على الجزائر في مختلف المجالات سواء السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الامنية، كما تهدف الى الكشف عن العديد من السياسات والاجراءات التي تتبعها الجزائر بغية مجابهة هذه الظاهرة والحد من خطورتها.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، الجزائر، التداعيات، المهاجرين الأفارقة.

Abstract:

This study deals with the phenomenon of illegal migration of migrants from African countries to Algeria as a transit and strategic area. In general it is the African coast specifically.

Accordingly, this study is aimed at pointing out the reality of illegal immigration and exposing its causes and its serious repercussions on Algeria in various political, economic, social and security fields. It also aims at revealing many policies and

measures adopted by Algeria in order to confront this phenomenon and reduce its seriousness.

Keywords: Illegal immigration, Algeria, repercussions. African immigrants.

المقدمة:

يحظى موضوع الهجرة في هذه الأيام بأهمية بالغة في المناقشات السياسية على الصعيد المحلي والصعيد الإقليمي والدولي وقد دفع اتساع الهجرة وتعقيدها الدول والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني إلى العكوف على دراسة التحديات والفرص التي تحويها هذه الظاهرة الاجتماعية، ومع تطور النظام الاقتصادي الجديد وظهور الفجوة بين الشمال والجنوب وانتشار الحروب في دول العالم خصوصا الدول النامية وما انجر عنها من تردي الأوضاع في مختلف المجالات دفعت بسكان تلك الدول إلى الهجرة نحو الدول المتقدمة بحثا عن حياة أفضل، غير أن فرض الدول المتقدمة لجملة من الضوابط و الإجراءات وتطبيق قيود على الهجرة دفعت بالمهاجرين إلى البحث عن أساليب غير مشروعة للنفاذ إلى تلك الدول فظهرت الهجرة غير الشرعية.

والجزائر كغيرها من الدول ونظرا لموقعها الجغرافي الاستراتيجي الهام وقربها من القارة الأوربية أصبحت مقصد ومعبر للمهاجرين الغير الشرعيين لاسيما الأفارقة وازدادت هذه الظاهرة توسعا في السنوات الأخيرة وهو ما يشكل تهديدا لا متناهي للحدود الجزائرية والذي ينعكس على أمنها واستقرارها السياسي والاقتصادي وحتى الجانب الاجتماعي.

ومن هذا المنطلق يمكن طرح السؤال التالي: فيما تكمن أهمية الموقع الاستراتيجي للجزائر باعتبارها بلد عبور للمهاجرين الأفارقة غير الشرعيين ؟

ويتفرع عن هذا الطرح الرئيسي تساؤلات فرعية:

ما المقصود بالهجرة غير الشرعية وفيما تتمثل أهم دوافعها وما هي أهم النظريات المفسرة لها؟ وما هو واقع ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأفارقة نحو الجزائر باعتبارها منطقة عبور وفيما تمثل أهم انعكاساتها على الوضع الداخلي للجزائر وما هي الآليات المتخذة من أجل الحد من هذه الظاهرة؟

وللإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية فقد تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين تعد دافعا وراء رغبة الشباب في الهجرة غير السرية.

– تزايد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من شأنها أن تضعف كيانات الدول.

– قلة فرص العمل وسوء المعيشة وغياب الأمن في دول الجنوب تدفع بالشباب إلى الهجرة غير مشروعة نحو الجزائر.

مناهج الدراسة: تم الاعتماد على جملة من المناهج منها :

المنهج الوصفي التحليلي: والذي يتضمن وصف وتسجيل وتحليل وتفسير الظروف المختلفة التي تحيط بالظاهرة موضوع الدراسة وقد تم توظيف هذا المنهج في إطار الحديث عن ماهية الهجرة غير الشرعية بإبراز دوافعها وأهم نظرياتها.

منهج دراسة الحالة: يقوم هذا المنهج على جمع البيانات المتعلقة بوحدة ما بهدف الإحاطة بها ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيها وتحديد طبيعة العلاقات بين أجزائها والتعمق في دراسة متغيراتها وهو ما ينطبق على الموضوع محل الدراسة حيث تنحصر دراستنا في دراسة وتحليل واقع الهجرة غير شرعية نحو الجزائر كحالة للدراسة و التحليل للحصول على أهم الحقائق والمعلومات .

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على واحد من أهم القضايا المعاصرة والمتمثلة في الهجرة غير الشرعية هذه الظاهرة التي شهدت تسارعا ونموا بالخصوص في الجزائر التي أصبحت في السنوات القليلة الماضية بوابة هامة للهجرة (هجرة الأفارقة) نحو الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط وتعقدها وما أصبحت تثيره من قضايا، ومشكلات والتي تحولت من مشكلة أمنية إلى مشكلة اقتصادية واجتماعية تهدد النسيج الاجتماعي الوطني الجزائري.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة في أساسها إلى: تبيان واقع الهجرة غير الشرعية من الدول الإفريقية نحو الجزائر .

– تحديد الأسباب والعوامل الدافعة للهجرة غير الشرعية.

– إبراز أهمية الموقع الاستراتيجي للجزائر كمنطقة عبور بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين.

– التعرف على تداعيات الهجرة غير شرعية نحو الجزائر.

– إبراز الاستراتيجيات التي قامت بها الجزائر لمواجهة الهجرة غير الشرعية.

خطة الدراسة: وفي سبيل الإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الدراسة بنيويا إلى أربعة مباحث تسبقها مقدمة تتضمن الإطار المنهجي العام وتعقبها خاتمة تتضمن أهم النتائج:

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية: المفهوم ،الدوافع.

المبحث الثاني: واقع الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر.

المبحث الثالث: تداعيات (انعكاسات)الهجرة غير شرعية نحو الجزائر .

المبحث الرابع : إجراءات الجزائر في محاربة الهجرة غير الشرعية إليها.

وفيما يلي الشرح بالتفصيل لمحاور هذه الورقة البحثية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية: المفهوم، الدوافع.

نسعى من خلال هذا المبحث إلى إبراز مفهوم الهجرة غير الشرعية وتحديد أهم دوافعها، وفيما يلي إيضاح لهذه العناصر:

أولا: مفهوم الهجرة غير الشرعية: بما أن الهجرة غير الشرعية جزءا من الهجرة بصفة عامة فإنه من الواجب البدء بتعريفها كمصطلح عام تم تعريفها كمصطلح خاص (الهجرة غير الشرعية).

1: التعريف اللغوي للهجرة: الهجرة لغة: اسم من هجر يهجر هجرا وهجرانا نقول هجر المكان أي تركه، والهجرة هي الخروج من أرض إلى أخرى ومفارقة البلد إلى غيره.[1]

2: التعريف الاصطلاحي: تعني الاغتراب أو الخروج من أرض إلى أخرى أو الانتقال من أرض إلى أخرى سعيا وراء الرزق أو العلم أو العلاج أو أي منفعة أخرى.[2]

وتعني كذلك "ترك الموطن الأصلي إلى غيره من الموطن و على المستوى الإنساني هي انتقال البشر من موطن إلى أخرى ،وتستخدم في العلوم الاجتماعية بمعنى التحركات الجغرافية للأفراد والجماعات. [3]

ويقدم قاموس ويبستر الجديد ثلاث معاني للفعل هاجر migrate

- هي الانتقال من مكان إلى أخرى وبخاصة من دولة أو إقليم أو محل سكن أو إقامة إلى مكان أخرى بغرض الإقامة فيه.
- الانتقال من صفة دورية من إقليم إلى أخرى.

1. عباس إبراهيم محمد، الهجرة غير الشرعية، الحوار المتمدن، العدد 2382، الموقع: نقلا عن الموقع. http://www.ahewar.org/debat/show.art/ ، تم تصفح الموقع يوم: 2019/8/20.
2. معجم الكافي، بيروت، ط.3، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1994، ص 1055.
3. شعبان حمدي، الهجرة غير الشرعية (الضرورة و الحاجة)، مركز الإعلام الأمني، د.ت.ن، ص.4.

– ينتقل أو يجول.[1]

فالهجرة إذن ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية سكانية على شكل تنقل سكان من مكان لأخر وذلك بتغيير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد وهي جزء من الحركة العامة للسكان.

أما مصطلح الهجرة غير الشرعية فهو مركب من لفظين اللفظ الأول "هجرة" واللفظ الثاني "غير شرعية "وهي تعني قيام شخص لا يحمل جنسية الدولة، ومن غير مرخص له بالإقامة فيها بالتسلل إلى هذه الدولة عبر حدودها البرية أو الجوية أو الدخول إلى الدولة عبر أحد منافذها الشرعية بوثائق أو تأشيرات مزورة.[2]

ويترادف هذا المصطلح مع عدة تسميات منها الهجرة غير القانونية، الهجرة غير النظامية والهجرة السرية ومصطلح "الحرقة" الذي يعني في مدلوله حرق كل الروابط والأواصر التي تربط الفرد بجذوره وهويته وكذا حرق كل القوانين والحدود من أجل الوصول إلى أوروبا.[3]

وقد عرفت بأنها "كل دخول عن طريق البر أو البحر أو الجو إلى إقليم دولة عضو بطريقة غير قانونية بواسطة وثائق المفوضية الأوروبية الهجرة غير الشرعية مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة أو من خلال الدخول إلى منطقة الفضاء الأوروبي بطريقة قانونية من خلال موافقة السلطات الحصول على تأشيرة ومن تم البقاء بعد انقضاء الفترة المحددة أو تغيير غرض الزيارة فيبقون دون موافقة السلطات وأخيرا هناك طالبوا اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على الموافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد.

والهجرة الغير شرعية أو غير النظامية "هي سلسلة من الظواهر المختلفة وتشمل الأشخاص الذين يدخلون أو يظلون في دولة ليسوا من مواطنيها على خلاف ما تقتضيه القوانين الداخلية لتلك الدولة وتشمل المهاجرين الذين يدخلون أو يظلون في دولة بدون تصريح وضحايا التجارة الغير مشروعة

1. غلاب السيد محمد مترجما وآخرون، أساسيات علم السكان، دار الفكر العربي، القاهرة، 1971، ص 499.
2. عيد فتحي محمد، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص 50.
3. زوزو عبد الحميد، دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية بين الحربين 1919–1939، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1984، ص 11.

والاتجار بالبشر وطالبي اللجوء المرفوض طلبهم والذين لا يمتثلون لأمر الإبعاد والأشخاص الذين يتحايلون على ضوابط الهجرة بزواج تم الاتفاق عليه".

أما المنظمة الدولية للعمل فتعرف الهجرة السرية أو غير الشرعية هي التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية ويقصد على هذا الأساس بالمهاجرين غير الشرعيين كلا من:

أ. الأشخاص الذين يعبرون الحدود بطرق غير قانونية وخلسة من الرقابة المفروضة.

ب. الأشخاص الذين رخص لهم العمل بموجب العقد ويخالفون هذا العقد سواء بالقيام بعمل غير مرحض له أو عمل يعاقب عليه القانون المحلي.

ج. الأشخاص الذين يدخلون إقليم دولة ما بصفة قانونية و بترخيص لإقامة تم يتخطون مدة إقامتهم ويصبحون في وضعية غير قانونية.

أما القانون الجزائري فيعرفها حسب الأمر رقم 66-211 المؤرخ في 21 جويلية 1966 بأنها "دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنية الاستقرار أو العمل." [1]

ويرتبط بالهجرة غير الشرعية أشكال عدة من الهجرة نذكر منها:

أ – الهجرة الانتقائية: ويقصد بها التركيز على استقدام اليد العاملة الماهرة والتخصصات الدقيقة فمثلا: شرعت دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في استقبال المتميزين من الباحثين في مختلف المجالات وتنجم عن هذه الهجرة الانتقائية للمميزين أن تفقدهم بلادهم للأبد (هجرة الأدمغة) ما يمثل نهبا لخيرات وقدرات هذه البلاد لصالح البلاد الغنية ما ينجر عنه من تخلف البلد الذي تم إفراغه من خيرة شبابه بعد أن أنفقت عليهم الأموال العامة في التعليم لتكوين.

ب – الاتجار بالبشر: وتنشأ نتيجة لغلق القنوات المشروعة للهجرة أمام الشباب والأفراد الذين يضطرون إلى اللجوء إلى عصابات متخصصة في تسخير البشر بطرق غير مشروعة ويقع العديد من النساء والأطفال الساعين للهروب من الفقر والحاجة ضحايا لعصابات الاتجار بالبشر حيث يتم إجبارهم على ممارسة الأعمال الدنيئة وحياة السخرة وتتخذ هذه الجريمة غالبا صورة وعود وإغراءات بوظائف مغرية.

1. جبلي علي عبد الرزاق، علم اجتماع السكان، ط.4، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 207.

ج – التهجير القسري: وهي انتقال أشخاص مدفوعين بعنصر الإكراه أو تهديد للحياة وسبل المعيشة.

ثانيا: دوافع الهجرة غير الشرعية:

ترجع أسباب الهجرة غير الشرعية وفق لآراء العديد من الباحثين إلى مجموعة من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويمكن تفصيلها في الآتي:

1/: الدوافع الاقتصادية: وهي من أهم الأسباب التي تدفع الأفراد إلى خوض هذه المغامرة دون اكتراث لما يكتنفها من مخاطر أو مخالفات قانونية ويمكن تلخيص هذه الأسباب فيما يعانيه هؤلاء المهاجرين من بطالة أو انخفاض الأجور وتدني مستوى المعيشة في أوطانهم والبحث عن حياة أفضل والتي تتمثل في الأجور المجزية وتسهيلات البحث العلمي والتقدير وغيرها من العوامل التي تجذب الأفراد والكفاءات إلى تلك البلاد وتزداد المشكلة تعقيدا مع ارتفاع معدلات الفقر في الدول الفقيرة واتجاه الدول الغنية نحو الانتقائية وتضييق فرص الهجرة المشروعة في وجه الراغبين في الهجرة إليها.

2/: الدوافع الاجتماعية: ترتبط الدوافع الاجتماعية بالدوافع الاقتصادية ارتباطا طرديا ،فالبطالة وتدني مستويات المعيشة على الرغم من كونها عوامل اقتصادية إلا أنها ذات انعكاسات اجتماعية ونفسية وأمنية سلبية في ذات المجتمع التي تنشأ فيه فالأفراد يتطلعون إلى الهجرة بدافع حلم النجاح الاجتماعي أو بحثا عن الوجهة الاجتماعية المفقودة في بلادهم بفعل البطالة والفقر فيندفعون إلى الهجرة وقبول المخاطر إلى الحد الذي يقبلون فيه أي عمل من أجل تحقيق أحلامهم الذاتية وتحسن أوضاعهم الاجتماعية كما أن زيادة عدد السكان في الدول الفقيرة يزيد من دافع الهجرة نحو الدول الغنية التي تتميز بانخفاض في عدد سكانها.

3/: الدوافع السياسية: تؤذي الصراعات السياسية ونظم الحكم الجائرة إلى هروب نسبة كبيرة من المواطنين إلى الدول المجاورة الأكثر ديمقراطية أو التي يشيع فيها السلام ،ولكن الحروب الدولية والحروب الأهلية تأتي على رأس قائمة الدوافع السياسية التي تؤذي إلى الهجرة إلى أي بلد أخرى حيث الأمن والاستقرار، فإن لم يفتح هذا البلد حدوده لهؤلاء المنكوبين من جحيم الحرب بطريقة مشروعة فلا خيار أمامهم سوى الهجرة غير الشرعية.

فإذ ما نظرنا إلى الوضع السياسي مثلا في القارة الإفريقية في عموميته يتميز بالتردي فهي أنظمة شمولية أو ديمقراطية صورية وكثرة التوترات والانتقال اللاسلمي للسلطة ، هذا المناخ من شانه أن ينعكس

على بقية البنى الاجتماعية مثل عدم الاستقرار السياسي واستبعاد الأفراد من المشاركة في الحياة السياسية فهذا الوضع المشحون بالتوتر من شانه أن يكون عامل دفع للهجرة غير الشرعية نحو البلدان الأوروبية عبر بلدان العبور كالجزائر وليبيا والمغرب. [1]

المبحث الثاني: واقع الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر: المعبر الجيواستراتيجي للدول الإفريقية تجاه أوروبا.

عرفت الجزائر ظاهرة الهجرة غير الشرعية إليها وخاصة من دول الجنوب والتي شكلت تحديدا وتهديدا واضحا لأمنها واستقرارها في جميع المجالات ، فالجزائر تشكل حلما ومقصدا للمهاجرين الأفارقة سواء من أجل الاستقرار فيها أومن أجل العبور (بلد عبور) منها إلى أوروبا عبر البحر المتوسط وقد ساعد في ذلك عامل الحدود وموقعها الجغرافي وقربها من الدول الأوروبية، فكما هو معروف فان الجزائر تتقاسم ألاف الأميال في حدودها مع عدة دول افريقية التي تعتبر مصدرا للهجرة غير الشرعية حوالي 7 ألاف كلم2 ، حيث يستغل هؤلاء المهاجرون غير الشرعيين العلاقات التاريخية التي تربط قبائل الحدود وخاصة الطوارق مع نظيرتها في كل من مالي والنيجر وليبيا بصفة خاصة، فجل القبائل المتواجدة على الحدود من الجانبين هي من البدو والرحل وهي لا تعترف بحدود الدول إطلاقا بل تعتبر أن اختراقها وتجاوزها أمر عادي بل ومشروع نتيجة الترابط العائلي والعلاقات المتينة المتواجدة بين هذه القبائل وكذلك نتيجة التنقلات المستمرة التي تحتمها طبيعة حياتهم ومعيشتهم الترحالية، وبالتالي فالحدود تعتبر غير موجودة عندهم وأكثر من هذا فقد عملت الحدود بعض القبائل الجزائرية هناك على استقبال وتسهيل الدخول والتنقل والإقامة للمهاجرين شرعيين وغير شرعيين الذين تربطهم بهم علاقة قرابة أو علاقة عائلية أو حتى عرقية.

ويضاف إلى ذلك فان الحدود ونظرا لشساعتها يصعب حراستها ومراقبتها من طرف السلطات الجزائرية وزيادة على هذا فانه بسبب ظهور شبكات تهريب المهاجرين الأفارقة في السنوات الأخيرة تفاقمت ظاهرة الهجرة غير الشرعية وشهدت الجرائر تدفقا للمهاجرين غير الشرعيين بشكل كبير وغير مسبوق– متواجدون في كل مكان في الأرياف والمدن – شمال وجنوب شرق وغرب البلاد– وقد زاد من

1. عبدلي سعيد، "الأسباب والعوامل المحفزة على الهجرة غير الشرعية في بلدان القارة الإفريقية"، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد 2، 2014، ص 6.

تفاقم واستفحال هذه الظاهرة أكثر الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية التي تعيشها معظم الدول الإفريقية جنوب الصحراء كالمشاكل واضطرابات السياسية والأمنية والحروب والنزاعات والظروف المناخية كالتصحر والجفاف.. الخ إضافة إلى الفقر والبطالة وغيرها من الظروف.[1]

وتشهد الجزائر موجات الهجرة غير الشرعية للأفارقة باتجاهها والتي عادة ما تكون بأعداد كبيرة قد تمس بأمنها وهو ما سبق وأن صرح به الوزير الأول قائلا: "نحن نتعرض لتدفق المهاجرين غير الشرعيين وليس لدينا أي عقدة أن نقول إن الجزائر ستتعامل مع هذا الوضع"، وأضاف "سيتم إرسال المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية"، وأكد أن هذا "يفرضه أمننا الوطني"، ومن جانبه كشف وزير الداخلية نور الدين بدوي أن الجزائر تسجل يوميا محاولة عبور نحو 500 مهاجر غير شرعي، مؤكدا أن "التحقيقات أثبتت ضلوع شبكات إجرامية لتسهيل دخول المهاجرين غير الشرعيين وتم تفكيك العديد منها.[2]

المبحث الثالث: تداعيات (انعكاسات)الهجرة غير شرعية نحو الجزائر باعتبارها منطقة عبور:

لظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر انعكاسات عدة تمس مختلف المجالات سواء الاقتصادية والاجتماعية، والأمنية الصحية والبيئية وغيرها، وتؤثر على تطور المجتمع الجزائري بصفة عامة فهي تمثل تهديدا للأمن واستقرار المجتمع والدولة معا وهذا نظرا لارتباط هذه الظاهرة بعدت تهديدات أخرى ذات أثار سلبية متعددة كالجريمة المنظمة بمختلف أشكالها المتاجرة وتهريب المخدرات تهريب السلاح والبشر وتبييض الأموال والإرهاب وغيرها من التهديدات الأخرى ولقد زادت هذه الآثار السلبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية اتجاه الجزائر من دول الجوار ولاسيما الأفارقة والتي مست أمنها واستقرارها وسلامة مواطنيها أكثر فأكثر خاصة بعد أن تحولت هذه الظاهرة إلى نشاط إجرامي خطي في معظم الأحيان، وعليه سنحاول توضيح مختلف الانعكاسات والتداعيات هذه الظاهرة على الجزائر:

أولا – الانعكاسات الاقتصادية: تؤذي الأعمال والنشاطات غير المشروعة التي يقوم بها المهاجرين غير الشرعيين إلى :

1. مجدان محمد، "الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر أسبابها، تداعياتها، ومحاربتها"، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 29، الجزء 2، 2016، ص ص 67- 64.
2. بلعليا محمد، ترحيل الجزائر للمهاجرين الأفارقة بين الانتقادات الخارجية وتبريرات السلطات، نقلا عن الموقع: https://www.tsa-algerie.com/ar/%D8، تم تصفح الموقع يوم 25- 11- 2020.

- الإضرار بالإنتاج الاقتصادي وبجهود التنمية في الجزائر.
- اهذار للأموال.
- انتشار الجريمة المرتبطة بالحصول على الأموال غير الشرعية كالسرقة، الاختطاف، الفساد (الرشوة) التهريب وتزوير العملة وتبيضها ...الخ.
- انتشار البطالة في أوساط الشباب الجزائري لكون المهاجرين غير الشرعيين أضحوا يشكلوا يدا عمالة رخيصة على حساب اليد العاملة الجزائرية.
- قيام المهاجرين غير الشرعيين بتطوير وسائل وطرق الاحتيال والتزوير للوثائق الإدارية والأوراق المالية وتوزيعها في الأسواق ونتيجته انتشار السوق الموازية (السوداء) مما يؤثر على الاقتصاد الجزائري .
- تبييض الأموال: حيث يقوم المهاجرون بتبييض الأموال التي يحصلون عليها من الأعمال غير المشروعة أي غسلها وهو ما يترك أثارا سلبية على الاقتصاد الجزائري إذ لا تستطيع الدولة استغلال الأموال الناتجة عن الأعمال المشروعة في التنمية المحلية، وهكذا فان مختلف هذه الأعمال غير المشروعة التي يمارسها المهاجرين غير الشرعيين تترك أثار ضارة على الاقتصاد الوطني مما يؤثر على جهود الدولة الرامية إلى التنمية الوطنية الشاملة وكذا عرقلة عملية التسيير الاقتصادي وحدوث فساد في النظام الإداري والمالي.

ثانيا- الانعكاسات الاجتماعية: إن الأعمال غير المشروعة للمهاجرين غير الشرعيين تؤثر على القيم الأخلاقية للمجتمع الجزائري إذ يقوم هؤلاء المهاجرون بنشر بعض الممارسات والسلوكات اللاأخلاقية بشكل واسع وخطير كتهريب المخدرات والتجارة بها مما يؤذي إلى ترويجها في المجتمع الجزائري ولاسيما بين أوساط الشباب فتفسدهم وتفسد أخلاقهم وسلوكهم، إلى جانب ذلك ممارسة الدعارة والفسق التي لها انعكاسات اجتماعية وتربوية خطيرة والمضارة الصحية التي تتبعها من أمراض وأوبئة كمرض الايدز والإيبولا ..الخ.

ومن بين الانعكاسات الاجتماعية لظاهرة الهجرة غير الشرعية على الجزائر أيضا نجد استعمال العنف بارتكاب الجرائم كالخطف وحتى القتل مما يترك حالة من اللأمن واللاستقرار في المجتمع الجزائري.

ثالثا- الانعكاسات السياسية والأمنية: إن التوافد المتواصل والمتزايد للمهاجرين غير الشرعيين للجزائر يؤذي إلى حدوث اضطرابات سياسية وأمنية خطيرة فتوافدهم ظل يرتبط دائما بعصابات متخصصة في الإجرام بكل أنواعه كالتهريب وتجارة السلاح والمخدرات وتجارة البشر والسرقة والخطف وغيرها مما يسبب حالة من الهلع والخوف في أوساط المجتمع الجزائري وهو ما يشكل شعورا بعدم الأمن.

ومن جانب أخر فان حدود الجزائر تعتبرا فضاء واسعا جدا يصعب التحكم فيه ومراقبته فان مخاطر المهاجرين غير الشرعيين تتضاعف إذ يمثل هذا الفضاء الواسع ملجأ أمنا للجماعات الإرهابية يمكنها من التعامل والتعاون مع هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين كما تتعامل معهم عصابات الجريمة المنظمة وتجار السلاح والمخدرات والبشر وكل هذا لاشك يؤذي إلى تهديدات أمنية جد خطيرة للبلاد.

المبحث الرابع: الاجراءات المتبعة من قبل الجزائر لمحاربة الهجرة غير الشرعية نحوها:

رغم أن الهجرة غير الشرعية في الجزائر قديمة فانها عرفت تطورا واتساعا كبيرين وخطيرين في السنوات الاخيرة مما حتم على الدولة الجزائرية القيام بإجراءات فعالة من أجل مواجهتها ومحاربتها ولهذا فقد بات لزاما على الجزائر ان تضع سياسة محكمة لذلك وهو ما تجلى بالفعل من خلال مختلف الخطابات السياسية الرسمية للصناع القرار في الجزائر، وكذلك من خلال الاجراءات القانونية والتشريعية من جهة أخرى والاجراءات الامنية العملية من جهة أخرى من أجل التحكم في هذه الظاهرة وحسن ادارتها ومواجهتها وترجع الحاجة الضرورية لمحاربة الهجرة غير الشرعية الى مجموعة من الاسباب تتمثل في التالي:

- تزايد وتنامي هذه الظاهرة واتساعها بشكل كبيير.

- الموقع الجيوستراتيجي الهام للجزائر: والذي جعل ويجعل منها من بين أهم الدول استقبالا وتاثرا بظاهرة الهجرة غير الشرعية فموقع الجزائر كمنطقة تربط بين افريقيا واوروبا والعالم العربي جعل منها مكانا لعبور وتنقل المهاجرين غير الشرعيين القادمين من افريقيا نحو اوروبا خاصة، كما ان الجزائر تعتبر بلدا ملائما للاستقرار والبقاء لهؤلاء المهاجرين، بالإضافة الى أن للجزائر حدود طويلة وشاسعة مع سبع دول يصعب مراقبتها والتحكم فيها، فهذه المعطيات الجيوستراتيجية للجزائر تحتم عليها تطوير سياستها من أجل التحكم في الهجرة غير الشرعية وذلك لحماية سيادتها على اراضيها ولحماية امنها واستقراراها وحماية مجتمعها.

أولا: الاجراءات التشريعية:

تم اتخاذ مجموعة من الاجراءات القانونية في هذا الجانب تتمثل في :

– احداث التجديد والتغيير في التشريعات القائمة التي ظل معمولا بها بموجب قانون رقم 08–11 الموافق ل21 جويلية 2008 المتعلق بدخول واقامة وتنقل الاجانب داخل الجزائر، فقد غير هذا القانون الجديد بصورة هامة وبشكل جذري التشريعات التي كان معمول بها من قبل (قانون 1996)، وسعى هذا القانون الجديد للتعامل مع الهجرة في اطار قانوني بما يناسب حالة تدفق الهجرة وزيادتها وخطورتها، ويهدف هذا القانون الجديد الى تحديد شروط دخول وخروج الاجانب واقامتهم وتنقلهم في الجزائر بناء على طرق علمية وفي حالة انتهاك القوانين الداخلية من قبل الاجانب في الجزائر يتم تنفيذ القانون فورا اذ يحدد القانون الاجراءات الجنائية الواجب اتخاذها فهذا الانتهاك يعاقب عليه بالترحيل وفقا للمادة 66 من القانون المذكور وبموجبها يطلب من الاجنبي مغادرة التراب الوطني في اجل اقصاه 30 يوما، وهناك المادة 30 من نفس القانون التي بموجبها يتم ترحيل أي أجنبي بموجب مرسوم من وزير الداخلية إذا تبين أن وجوده يشكل تهديدا للنظام العام أو لأمن الدولة، وزاد القانون الجديد بشكل كبير من صلاحيات السلطات المحلية بمراقبة وضع الأجانب وخاصة برفض دخولهم التراب الوطني أصلا–الطرد– حيث أصبح الوالي الشخص الوحيد المخول في ذلك بعد أن كان في السابق من اختصاص وزير الداخلية والغرض من هذا القانون الجديد هو:

– توفير المزيد من السرعة والمرونة فيما يخص محاربة الهجرة غير الشرعية.

وهناك إجراءات قمعية أمنية صارمة يتم تطبيقها بموجب هذا القانون الجديد، فهناك الترحيل لمن يشكل وجوده تهديدا للأمن العام ولأمن الدولة وللمصالح الوطنية الجزائرية، وهناك الطرد لمن لم يستوف شروط الدخول، كما يمكن تطبيق عقوبات جنائية بفرض غرامات مالية أو بالسجن ضد الأجانب المتواجدين في وضعية غير قانونية، فيمكن أن يحكم على مرتكب مخالفة قانونية بالسجن لمدة ستة أشهر وفرض غرامة مالية عليه والغرض من هذا التشديد في العقوبات هو ردع ومحاربة الهجرة غير الشرعية ويضاف إلى هذه العقوبات المنع من الإقامة لمدة 10 سنوات للأجنبي الذي صدر بحقه حكم الترحيل أو الطرد وأكثر من هذا يعاقب القانون كل من يسهل دخول الأجنبي إلى الجزائر بطريقة غير شرعية لاسيما إن كان

هناك بعض من الجزائريين يقومون بمساعدة المهاجرين غير الشرعيين بالسر والعمل بما لا يسمح به القانون ويعاقب القانون بالسجن من 2 إلى 5 سنوات وبالغرامات المالية للمتواطئين.

ثانيا: الإجراءات الأمنية:

بالإضافة للإجراءات القانونية والتشريعية هناك إجراءات أخرى أمنية اتخذتها الدولة في إطار سياستها المنتهجة نحو محاربة الهجرة غير الشرعية إليها وتتمثل في التالي:

1- تعزيز المراقبة على الحدود – نظرا لاتساع مساحة الجرائر وطول حدودها- والتي أوكلت هذه المهمة لعدت جهات أمنية لتنظيم العبور وحماية الحدود كشرطة الحدود، الدرك الوطني، الجمارك، الجيش.

2- الإبعاد: ويكون على مستوى شرطة الحدود أين يتخذ هذا القرار عندما لا يملك المهاجر تأشيرة الدخول إلى الجزائر فيمنع من ذلك.

3- الطرد: ويكون في حالة إقامة المهاجر بطريقة غير شرعية فيتم تحويله إلى أمن الولاية محل الاختصاص لسماع أقواله على محضر رسمي مع دراسة معمقة ثم يتم طرده إلى بلده الأصلي بتحويله إلى نقاط العبور.

4- الترحيل: أي إخراج الأجانب قهرا عن طريق الإبعاد وذلك عند مواجهة حالات دخول الأجانب بطرق غير قانونية أو في حالة بقائهم في البلد دون ترخيص شرعي للإقامة بسبب تخلفهم بعد انتهاء مدة إقامتهم.

الخاتمة:

وعليه فمن خلال هذه الورقة البحثية نصل إلى أن موضوع الهجرة غير الشرعية للأفارقة نحو الجزائر يبقى موضع شائك ومعقد ومحل طرح ودراسة من قبل مختلف الجهات سواء السياسية منها أو الأمنية وهذا نظرا للانعكاسات التي تتركها هذه الظاهرة على مختلف الجوانب وعليه بات إلزاما على الدولة الجزائرية اتخاذ إجراءات أكثر فعالية وصرامة للحد من هذه الظاهرة.

- خلق تعاون دولي وإقليمي وكل ذلك من أجل إيجاد خطط وسياسات مشتركة تساهم في معالجة هذه الظاهرة.
- تبني مقاربة شاملة متعددة الأبعاد لمكافحة الهجرة غير الشرعية، تشمل مجموعة من الإستراتيجيات أبرزها الإستراتيجية الأمنية التي تتضمن تشديد الرقابة على الحدود وتطوير الوسائل التكنولوجية

واستخدام الوسائل الحديثة ومكافحة شبكات التهريب، وكذا تبني إستراتيجية قانونية تتعلق أساساً بإصدار إجراءات قانونية تتضمن تجريم فعل تهريب المهاجرين وتتضمن مجموعة من المواد حددت أنواع العقوبات المفروضة.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

1. الكساندرو موتسوتي، الحروب والهجرات: الشبكات والاستراتيجيات الاقتصادية لشعب الهزارة في أفغانستان، دار العلوم للإنسان، باريس: 2004.
2. جبلي علي عبد الرزاق، علم اجتماع السكان، ط.4، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية: 2005.
3. زوزو عبد الحميد، دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية بين الحربين 1919-1939، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1984.
4. حمدي شعبان، الهجرة غير الشرعية (الضرورة و الحاجة)، مركز الإعلام الأمني، (د.ت.ن).
5. عيد محمد فتحي، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض: 2010.
6. غلاب السيد محمد، مترجما وآخرون، أساسيات علم السكان، دار الفكر العربي، القاهرة، 1970.

ثانيا: المجلات العلمية:

1. مجدان محمد، "الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر أسبابها، تداعياتها، ومحاربتها"، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1 العدد 29، الجزء 02، 2016.
2. عبدلي سعيد، "الأسباب والعوامل المحفزة على الهجرة غير الشرعية في بلدان القارة الإفريقية"، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد 02، 2014.

ثالثا: مواقع الكترونية:

1. بيلاري كونسورتيوم، الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي"، يورميديا للهجرة (2008-2011).
2. بلعليا محمد، ترحيل الجزائر للمهاجرين الأفارقة بين الانتقادات الخارجية وتبريرات السلطات، نقلا عن

الموقع: https://www.tsa-algerie.com/ar/%D8 asp aid=144798 ، تم تصفح الموقع يوم: 25/ 11/2020.

3. عباس إبراهيم محمد، الهجرة غير الشرعية، الحوار المتمدن، العدد 2382، الموقع: نقلا عن الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art ، تم تصفح الموقع يوم: 20/8/2019.

4. www.2ohchr.org.franch.com/cmw.html ، تم تصفح الموقع يوم: 18/8/2020.